أيضاً، بهذا الشكل»[٣٦]. ثم يمعن الحسيني في التعبير عن غضبه، لأن وفده في جنيف أيد مقررات حماسية كهذه، ويقول: «اخواننا السوريون لهم الحق في ان يصرحوا بما يشاءون؛ ولكن وفدنا، باعتباره ممثلاً للشعب رسمياً، ومريداً للوصول الى تأمين حقوق ومنافع عليا للبلاد، فالاجدر به ان يتمالك عواطفه وحماسه الوطني»[٣٧]. ويكرر الحسيني مؤاخذته لاعضاء وفد جنيف، عادّاً ما فعلوه حين وافقوا على قرارات ترفض الانتداب على نحو مخالف لاتفاق قبلوا به، ذلك ان «اتفاقنا، قبل سفركم، في موضوع اشتراكنا بالمؤتمر السوري كان مقيداً بأن تقبل خطتنا التي قررناها وامضيناها هنا كلنا»[٣٨].

وحين نقرأ رد وفد جنيف على هذه المسألة لا يبقى أي مجال للشك في ان مفاوضي لندن الفلسطينيين كانوا اتفقوا على مساومة البريطانيين على قبول انتداب بدون وعد بلفور؛ فالرد يقول، في معرض دفاعه عن موقف اصحابه: «ان خطتنا ومقررات المؤتمرات [العربية الفلسطينية] بخصوص الانتداب ترمي الى رفض الانتداب المبني على أساس وعد بلفور، رفضاً باتاً وصريحاً، والى اضمار البحث فيما يتعلق بقبول الانتداب العاري عن وعد بلفور، أو رفضه»[٣٩]. ثم يلقي الرد اضواء جديدة على هذه النقطة الهامة، حين يبيّن «ان هذا الاضمار انما هو لبينما يتسنى لنا الوصول الى درجة تخولنا المفاوضة على شكله وتحديده»، لكن «بعد مقابلتنا المستر [ونستون] تشرشل ومقابلة يانغ الاخيرة، تأكد لدينا اصرار الحكومة [البريطانية] على التمسك بوعد بلفور، وعلى عدم منح الفلسطينيين رائحة الحكم الذاتي، فاتفقنا على التصريح برفض ذلك الانتداب، ووقّعنا على صورة البيان الذي قررنا تقديمه لجمعية [عصبة] الامم الموضح ذلك»[٤٠]. وبهذا، وفق رد وفد جنيف، «لايكون قرار المؤتمر السوري ـ الفلسطيني مخالفاً لخطتنا بل مؤيداً لها»[٤١]. ثم يكرر الرد القول باستحالة القبول بصك الانتداب مع وجود وعد بلفور، ليستدرك بالقول: «اما حين نرى قبول مطالبينا المتقدمة [بشأن الغاء وعد بلفور]، فحينئذٍ ندخل بالمفاوضة»[٤٢].

ويبدو أن أعضاء وفد جنيف، في ردهم هذا، قد بالغوا، بتأثير رغبتهم في الدفاع عن الموقف الذي يؤاخذهم رئيسهم عليه، حين ذكروا ان الوفد في لندن اتفق، بعد مقابلته لتشرشل وأحد معاونية يانغ، على رفض الانتداب بصورة باتة. اذ ان محضر اجتماع الوفد الذي عقد بعد لقائه مع تشرشل لا يفيد بذلك. ففي هذا المحضر يرد، حقاً، التأكيد على ما أبلغه تشرشل الى الوفد من ان الحكومة البريطانية لا يمكنها الغاء وعد بلفور مطلقاً؛ لكن المحضر يفيد، في مقابل ذلك، بأن الوفد توقف عند عرض آخر تقدم به تشرشل ويانغ حين أظهرا أن بامكان الحكومة البريطانية «التوفيق بين تطبيق التصريح [الصادر عن بلفور] وبين حفظ حقوق الوطنيين بتلبية بعض المطالب»[٤٣]. وقد طرحت أمام الوفد مسألة ما اذا كان عليه أن يقطع المفاوضات لأن الحكومة البريطانية ابلغته باستحالة التخلي عن وعد بلفور، ام ان يستمر فيها، بعد تلقيه هذا العرض، «حتى تظهر الحقيقة وماذا يمكن ان تعطيه الحكومة حتى تُبلَّغ البلاد اما بصورة التحبيذ أو بصورة عدم الموافقة»[٤٤]. ويفيد المحضر، كذلك، بأنه «تقرر، باتفاق الآراء، الّا تقطع المذاكرات مع الحكومة اذا بينت ذلك البيان، وان تسمع اشكال الصور التطبيقية التي تريد بها حفظ حقوق الوطنيين، وشكل تطبيق بعض المطاليب على حذافيرها، على أن تعرض على اهالي البلاد»[٤٥].

وفي ضوء هذا التوافق في الآراء، الذي لم يصل الى حد القطيعة مع بريطانيا، أو البت نهائياً برفض الانتداب حتى بعد ان أبلغ الوفد بتمسك الجانب البريطاني بوعد بلفور، جرى الاتفاق بين اعضاء الوفد، في جلسة تالية، على بنود المذكرة التي سيوجهها الوفد في جنيف الى عصبة الامم فيما هي منصرفة الى مناقشة فرض الانتداب على فلسطين[٤٦]. وقد سلمت هذه المذكرة الى رئيس